

«التجارة»: ارتفاع الصادرات غير النفطية 30 بالمئة في أبريل الماضي

وذكرت أن الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 1.9 مليار دينار (نحو 6.2 مليون دولار). وبيّنت أن العراق تصدر قائمة الدول العربية الأكثر استيراداً لصادرات الكويت تلاه الأردن ثم لبنان فالجزائر ثم اليمن فمصر ثم المغرب مضيقة أن السعودية حلت في الترتيب الأول خليجياً تلتها قطر فالإمارات ثم عمان وأخيراً البحرين.

مليون دينار (نحو 28.8 مليون دولار) في نفس الشهر من العام الماضي. وأضافت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) بلغ 5.1 مليون دينار (نحو 16.7 مليون دولار) مقابل 5.3 مليون دينار (نحو 17.4 مليون دولار) إلى الدول الأجنبية.

قالت وزارة التجارة والصناعة أمس السبت إن الصادرات الكويتية غير النفطية ارتفعت بنسبة 30 في المئة خلال شهر أبريل الماضي مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي. وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أن إجمالي الصادرات للدول العربية والأجنبية بلغ نحو 12.3 مليون دينار كويتي (نحو 40 مليون دولار أمريكي) في أبريل الماضي مقابل 8.8

بنسبة 9.35 بالمئة من حجم الناتج المحلي

انخفاض رصيد إجمالي أدوات الدين العام 3.392 مليار دينار



لكل دولار أمريكي، بار تفاعل طفيف بلغ نحو 0.07%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2018، عندما بلغ نحو 303.762 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.594 نقطة، لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في مارس 2019، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 303.538 فلساً كويتياً، ونحو

نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.666 نقطة، لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2018، نحو 0.787 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.658 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو

و بلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.909 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.5% من إجمالي مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.55%. وبلغت قيمة القروض المسقطة ضمنها نحو 11.776 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 74% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.606 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 16.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.153 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.314 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.2% من الإجمالي، (نحو 8.161 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2018)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية. ولقطاع التجارة نحو 3.446 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.2% (نحو 3.331 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2018)، ولقطاع المقاولات نحو 2.096 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.6% (نحو 2.064 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، ولقطاع الصناعة نحو 1.950 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.2% (نحو 1.985 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو

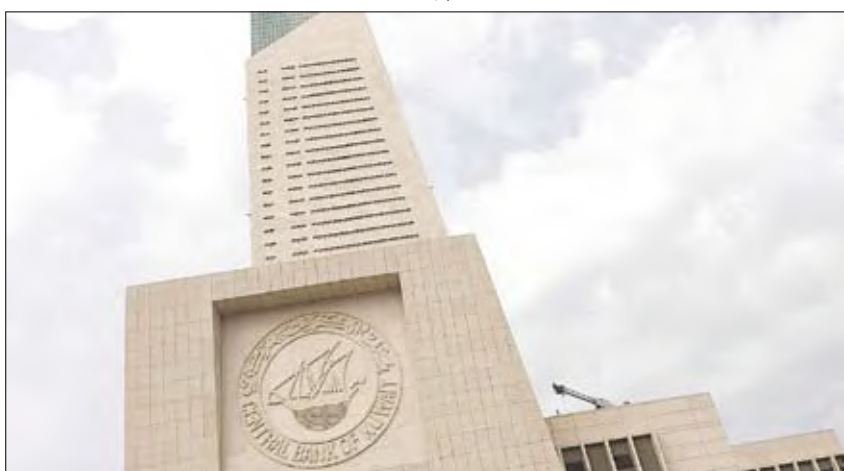
عن إحصاءات مالية وتقديرية - مارس 2019 ورد في تقرير الشال الأسبوعي أن بنك الكويت المركزي، ذكر في نشرته الإحصائية التقديرية الشهرية، لشهر مارس 2019، والمشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد انخفض بما قيمته 150 مليون دينار كويتي، مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2018، ليصبح 3.392 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2019، أي ما نسبته 9.35% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2017 البالغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 3.250%، ولمدة سنتين 3.375%، ولمدة 3 سنوات 3.375%، ولمدة 5 سنوات 3.500%، ولمدة 7 سنوات 3.625%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية ديسمبر 2018).

وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية مارس 2019، قد بلغ نحو 37.421 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.5% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بار تفاعل بلغ نحو 559.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.5%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2018.

استحوذوا على 46.1 بالمئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

160 مليون دينار صافي تداولات الأفراد في البورصة

6.158 مليار دينار فائض الحساب الجاري خلال 2018



جاء في تقرير الشال الأسبوعي بخصوص ميزان المدفوعات 2018، لقد نشر بنك الكويت المركزي أرقاماً أولية عن ميزان المدفوعات، لعام 2018، وكذلك الأرقام المعدلة لعام 2017. وتشير هذه الأرقام إلى أن فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 6.158 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 20.4 مليار دولار أمريكي، مقابل فائض، بلغت قيمته نحو 2.913 مليار دينار كويتي في عام 2017. والحساب الجاري يتكون من ميزاني السلع والخدمات ودخل الاستثمار، في القطاعين، العام والخاص، والتحويلات الجارية للقطاعين. وارتفع فائض الميزان السلبي (الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السلعية) إلى نحو 12.363 مليار دينار كويتي من نحو 7.794 مليار دينار كويتي، أي بار تفاعل بنحو 4.569 مليار دينار كويتي ونسبته نحو 58.6%. ففي جانب الصادرات السلعية، ارتفعت قيمة الصادرات النفطية إلى نحو 19.745 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 90.5% من جملة الصادرات السلعية، في عام 2018، من نحو 15.034 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 89.8% من جملة الصادرات السلعية، في عام 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 31.3%. وسجلت قيمة الواردات السلعية ارتفاعاً بنحو

على 74.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (81.1% للفترة نفسها 2018)، لبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 275.450 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 20.8% (14% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 556.691 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 275.411 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (10.3% للفترة نفسها 2018)، ليلعب صافي تداولاتهم الوحيدون شراء بنحو 281.279 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 5% (7.2% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 133.408 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 4.8% (4.9% لنفسها 2018) أي ما قيمته 127.579 مليون دينار كويتي، ليلعب صافي تداولاتهم بيعاً بنحو 5.830 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 79.5% للكويتيين، 15.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 4.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.8% للكويتيين، 12.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 6.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولزالت غلبة التداول فيها للأفراد، وارتفع عدد حسابات التداول النشطة قليلاً، أي ما نسبته 0.2% من بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية أبريل 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 9.8% - من بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أبريل 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2019 نحو 14.589 حساباً أي ما نسبته نحو 3.8% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14.118 حساباً في نهاية مارس 2019 أي ما نسبته نحو 3.6% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بار تفاعل بلغت بنسبته 3.3% خلال أبريل 2019.

و بلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 20.8% (14% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 556.691 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 275.411 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (10.3% للفترة نفسها 2018)، ليلعب صافي تداولاتهم الوحيدون شراء بنحو 281.279 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 5% (7.2% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 133.408 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 4.8% (4.9% لنفسها 2018) أي ما قيمته 127.579 مليون دينار كويتي، ليلعب صافي تداولاتهم بيعاً بنحو 5.830 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 79.5% للكويتيين، 15.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 4.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.8% للكويتيين، 12.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 6.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولزالت غلبة التداول فيها للأفراد، وارتفع عدد حسابات التداول النشطة قليلاً، أي ما نسبته 0.2% من بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية أبريل 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 9.8% - من بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أبريل 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2019 نحو 14.589 حساباً أي ما نسبته نحو 3.8% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14.118 حساباً في نهاية مارس 2019 أي ما نسبته نحو 3.6% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بار تفاعل بلغت بنسبته 3.3% خلال أبريل 2019.



الأكثر شراءً بنحو 321.214 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 25.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (19.2% للفترة نفسها 2018) و 21.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (20.2% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 687.330 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 566.569 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً بنحو 120.761 مليون دينار كويتي. وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7.6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (14.9% للفترة نفسها 2018) و 6.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (10.2% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 204.246 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 163.935 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً بنحو 40.311 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.262 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 84.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (82.5% للفترة نفسها 2018)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.986 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن خصائص التداول في بورصة الكويت - أبريل 2019: أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي لبقية الجنسية المتداولين»، عن الثلث الأول من العام الجاري، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأعاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، أي بإتجاه ارتفاع مبيعاتهم وانخفاض مشترياتهم، إذ استحوذوا على 46.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.7% للثلث الأول 2018) و 40.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (41.9% للثلث الأول 2018). وبيع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.231 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهماً بقيمة 1.071 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 160.142 مليون دينار كويتي. وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع مشترياتهم وانخفاض مبيعاتهم، فقد استحوذوا على 32.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (27.7% للفترة نفسها 2018) و 20.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (25.2% للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 868.778 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 547.564 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته

«الخليج» يحقق 11.8 مليون دينار أرباحاً صافية في الربع الأول



وردي تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك الخليج - الربع الأول 2019، لقد أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 11.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 972 ألف دينار كويتي أو ما نسبته نحو 9% مقارنة بنحو 10.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة مخصصات البنك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، رغم انخفاض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم إجمالي المخصصات) بنحو 21.4% أو بنحو 6.98 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 25.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 32.6 مليون دينار كويتي، وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات

كويتي للفترة نفسها من عام 2018، نتيجة ارتفاع بند مصروفات موظفين، بند الإستهلاك وبند مصروفات أخرى بنحو 6.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 20.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 14.6 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 45.7%. مقارنة بنحو 32.3%. وانخفضت، كما ذكرنا، جملة المخصصات بنحو 7.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 37.5%، لتصل إلى نحو 13.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 21.3 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى نحو 24.9% من جملة الإيرادات التشغيلية، مقارنة بنحو 22.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

التشغيلية بنحو 993 ألف دينار كويتي أو بنحو 2.1%، وصولاً إلى نحو 47.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 48.2 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي أتعاب وعمولات، حين بلغ نحو 6.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.5 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض قيمته نحو 1.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 21.1%. بينما ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 768 ألف دينار كويتي أو نحو 2.1% وصولاً إلى نحو 37.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 36.8 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2018. من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 5.9 مليون دينار كويتي أو نحو 38.4%، ليصل إلى نحو 21.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 15.6 مليون دينار

وردي تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك الخليج - الربع الأول 2019، لقد أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 11.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 972 ألف دينار كويتي أو ما نسبته نحو 9% مقارنة بنحو 10.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة مخصصات البنك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، رغم انخفاض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم إجمالي المخصصات) بنحو 21.4% أو بنحو 6.98 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 25.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 32.6 مليون دينار كويتي، وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات

قال تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك الخليج - الربع الأول 2019، لقد أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 11.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 972 ألف دينار كويتي أو ما نسبته نحو 9% مقارنة بنحو 10.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة مخصصات البنك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، رغم انخفاض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم إجمالي المخصصات) بنحو 21.4% أو بنحو 6.98 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 25.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 32.6 مليون دينار كويتي، وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات

وردي تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك الخليج - الربع الأول 2019، لقد أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 11.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 972 ألف دينار كويتي أو ما نسبته نحو 9% مقارنة بنحو 10.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة مخصصات البنك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، رغم انخفاض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم إجمالي المخصصات) بنحو 21.4% أو بنحو 6.98 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 25.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 32.6 مليون دينار كويتي، وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات